

الاستزراع السمكي يضع مصر على خارطة الإنتاج إقليمي

افتتاح أكبر مزرعة في الشرق الأوسط على البحر المتوسط



الإنتاج السمكي يواكب حاجيات الأسواق

ويصل متوسط استهلاك المواطن المصري من الأسماك إلى نحو 20 كيلوغراما في العام، وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وتتصدر القاهرة المركز السادس على مستوى الوطن العربي في استهلاك الأسماك.

ويعد السمك البلطي أكثر الأنواع استهلاكاً بوصفه الأرخص بين الأنواع المختلفة، فيما تتصدر مصر المركز الأول أفريقيا والثالث عالمياً في إنتاجه. وتستهلك تربية الدواجن كميات كبيرة من المياه، لكنها أقل من المواشي، ولذلك تعد الأسماك الخيار الأفضل للبروتين الحيواني للمصريين لانخفاض نصيب الفرد في تناول البروتين عن المعدلات العالمية.

وتحتاج هذه الخطوة إلى نشر ثقافة تناول السمك عند المصريين، وفي سبيل ذلك قال المسؤول عن مشروع الفيرول للاستزراع السمكي للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي إنه سيتم الاستعانة بالشيف الشريفي، وهو الأشهر والأكثر شعبية في برامج الطبخ المصرية، للتوعية بأهمية تناول الأسماك.

وشهدت مساحات الصيد المفتوح في جميع أنحاء العالم تضوي ملحوظاً، كما أن مستوى الأسماك في البحار والمحيطات انخفض بشدة نتيجة الاستنزاف خلال الأعوام المئة الماضية، وشهدت توسعاً عالمياً للجائر للأسماك تزامناً مع الزيادة السكانية عالمياً.

وأصبح الصيد المفتوح لا يمثل سوى 20 في المئة فقط من الأسماك المتاحة عالمياً، بينما 80 في المئة مصدرها المزارع السمكية، وهي نفس النسبة الموجودة بمصر التي تحقق حالياً اكتفاء ذاتياً من استهلاك الأسماك بنحو 85 في المئة، فيما يمكن سد هذه الفجوة بالكامل مع تنمية مشروعات الاستزراع السمكي.

وهناك بعض أنواع الأسماك مثل "المكاريل" الذي يطلق عليه "سمك الفقراء" لرخص سعره، وسوف تتراجع جدوى استيراده من روسيا بعد دخول المشروعات السمكية المصرية مرحلة التشغيل الكامل.

وقال عبدالعزيز السيد، رئيس شعبة الثروة الداجنة بالغرفة التجارية للقاهرة، إن مشروعات الاستزراع جعلت مصر ضمن قائمة الدول مرتفعة الإنتاجية السمكية.

وأوضح لـ "العرب"، أنه رغم هذه الفورة الانتاجية، إلا أن الدواجن لها أهمية كبرى لأنها توفر نحو 75 في المئة من البروتين الحيواني لكل أفراد المجتمع، وهي بحاجة إلى رعاية حكومية قصوى.

وتعد تربية الدواجن الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة بالأسماك، إذ شهدت خلال السنوات الماضية تدفق كبيراً لرؤوس الأموال من شركات عربية عدة، لسرعة حركة دوران رأس المال وارتفاع معدلات الطلب الاستهلاكي عليها.

تصدرت مصر قائمة الدول المنتجة للأسماك إقليمياً بعد افتتاح أكبر المزارع في منطقة الشرق الأوسط للاستزراع السمكي على ساحل البحر المتوسط، وذلك من أجل مواجهة الطلب المتصاعد على البروتين الحيواني بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تصل إلى نحو 2.5 في المئة سنوياً.

البروتين لصحة الإنسان، لأنها تحتوي على "أوميغا 3" ومضادات الكوليسترول". ورجح في تصريحات لـ "العرب" تركيز مصر على مشروعات الأسماك لأنها لا تستهلك مياهاً، وتتطلب فقط تجديد الأكسجين، ولا تستهلك الأسماك مياهاً على الرغم من أنها تعيش فيها، بينما تربية المواشي والأبقار واللحوم الحمراء عموماً شديدة الاستهلاك للمياه العذبة.

وتستهلك الرأس الواحدة من الماشية نحو 5 آلاف متر مكعب من المياه حتى تصل إلى وزن 400 كيلوغرام، أي ما يكفي لري فدان أرض على مدار عام بأكملها.

وتتركز تربية اللحوم الحمراء في الدول ذات الوفرة المائية أو التي تتساقط فيها الأمطار الغزيرة، مثل إثيوبيا وهولندا وأيرلندا، حيث تنمو المراعي الطبيعية والأعشاب دون مشقة وتتغذى عليها المواشي، بينما مناخ مصر الجاف يصعب معه تواجده المراعي الطبيعية ما يتطلب زراعة البرسيم لتربية الحيوانات.



نادر نورالدين
التوسع في مشاريع
الاستزراع لترشيد المياه
بدلاً من تربية الحيوانات

عبدالعزيز السيد
الاهتمام ينصب على
الأسماك، والدواجن في
حاجة إلى التفاتة حكومية

وجاء التوسع في زراعة البرسيم في مصر لتربية الأبقار خلال السنوات الماضية على حساب محصول القمح، لذلك أصبحت مصر أكبر مستورد للقمح عالمياً، نتيجة تفضيل الفلاح المصري زراعة البرسيم على القمح لإطعام المواشي.

وتزرع مصر نحو 3.5 ملايين فدان من البرسيم لتربية 8 ملايين رأس ماشية بانواعها المختلفة، بينما تتم زراعة أقل من 3 ملايين فدان من القمح لنحو 100 مليون مواطن، ومن ثم فإن تربية المواشي تستهلك كميات كبيرة من المياه في الدول قليلة الأمطار، فضلاً عن أنها تأتي على حساب السلع الاستراتيجية مثل القمح والفلو والعدس.

وفتحت مزارع الاستزراع السمكي أفقاً استثمارية جديدة لرؤوس الأموال الأجنبية، فيما أعلنت شركة "هايدا إيجيبت" الصينية عن إنشاء مصنع لإعلاف الأسماك في منطقة "مطوبس" بمحافظة كفر الشيخ شمال القاهرة، لتوريد الأعلاف لمزارع الأسماك.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - توسعت مصر في نشاط الاستزراع السمكي بغرض سد فجوة اللحوم المتصاعدة، وأمنعت في تدهن المشروعات العملاقة في هذا المجال، وتأتي في المركز السادس عالمياً بعد الصين والهند وإندونيسيا وفيتنام وبنغلاديش بإنتاج وصل إلى نحو مليوني طن.

ولجات القاهرة إلى الاستزراع السمكي بوصفه الأسرع في تلبية احتياجات الأسواق، ولكون دورة حياته سريعة، ويمكن أن تتكرر مرتين في العام بخلاف اللحوم الحمراء التي تحتاج لحوالي عامين على الأقل لحصد مردودها.

وافتح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قبل أيام، أكبر مزرعة استزراع سمكي في الشرق الأوسط في منطقة شرق الغريفة بمحافظة بورسعيد شمال شرق القاهرة، على مساحة 26 ألف فدان بمحاذاة ساحل البحر المتوسط وعمق 10 كيلومترات في شرق بورسعيد، وتضم 5908 أحواض استزراع سمكي.

ويعد المشروع الأكبر في منطقة شرق قناة السويس، ويوفر أكثر من 10 آلاف فرصة عمل في العديد من المهن والتخصصات، فضلاً عن المساهمة في تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد.

وفتح المشروع الجديد فرصاً جديدة للتصدير إلى أسواق المنطقة العربية وأفريقيا وبعض الأسواق الأوروبية القريبة من ساحل البحر المتوسط.

وأعلنت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) عن اتفاق تعاون مع وزارة الزراعة المصرية لإعداد خارطة استثمارية لاستغلال مياه البحر في الاستزراع السمكي عبر اختيار المواقع المناسبة، وأصناف الأسماك الملائمة للاستزراع وسرعة التيارات المائية.

ودشنت مصر قبل عامين مشروع "غليون" للاستزراع السمكي في محافظة كفر الشيخ شمال الدلتا للمساهمة في سد فجوة استهلاك اللحوم بالبلاد. ودفع اتساع فجوة استهلاك الأسماك قبل التوسع في الاستزراع السمكي القاهرة إلى فرض رسوم على تصدير الأسماك الطازجة لمدة عام، انتهت في يوليو الماضي بنحو 680 دولاراً للطن بهدف توفير احتياجات السوق المحلية. وقال نادر نورالدين، أستاذ الموارد المائية بكلية الزراعة جامعة القاهرة، إن "مشروعات الاستزراع السمكي مهمة للغاية لأنها توفر بروتينا صحيا للأفراد، إذ تعد الأسماك أفضل أنواع

رفع قضايا ضد بنوك تونسية بعد رفعها للفوائد على القروض المؤجلة دعوات لتدخل الدولة لتقديم تعويضات مادية للشركات والأفراد

وحكومة، قائلا "اعتقد أنه لا توجد حلول والحكومة عاجزة والمنظمة ككل فاشلة والسلطات فقدت مصداقيتها، ههنا الوحيد السلطة وتتعاقد مع الدولة بمنطق الغنيمة".

وبزرت البنوك هذا التجاوز بـ "غياب إطار قانوني وترتيبى ينظم كيفية معالجة عملية تأجيل الأقساط وسداد المؤجلة منها وبغياب قرار صادر عن وزارة المالية".

ويرى المرصد، الذي طالب رئيس مجلس النواب بالقصفي في هذه التجاوزات، أن "الوفاق بين البنوك التونسية يدخل تحت طائلة الأعمال المناهضة المنصوص عليها بالقانون التونسي".

وأكد هشام العجوبني، الخبير المحاسب وعضو لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان، في تصريح لـ "العرب"، أنه "تم اتخاذ القرار في عهد حكومة إلياس الفخفاك، ومنشور البنك المركزي يقول إن هناك تأجيلاً في دفع الأقساط لكن لم يقل فوائده".

وأضاف العجوبني "يبدو أن المشهور فهم على أن التأجيل دون فوائد، وعندما انتهت الفترة المحددة، استأنفت البنوك نشاطها كالمعتاد من جديد".

وتابع "وقعت إشكالية نظراً لوجود موجة ثانية من فايروس كورونا، استدردت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بالبرلمان المسألة، وسيتم حث البنوك على مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والأشخاص الذين يعانون حتى من تنصل الدولة من دعمهم".

وعلى الرغم من تأزم الوضع الصحي تبعاً لانتشار الوباء بالبلاد، مدفوعاً بصعوبات مالية واجتماعية أثقلت كاهل المواطن والمؤسسات الصغيرة، فإن مراقبين يستنكرون تقصير الدولة ومؤسساتها في معاضدة جهود هذه الفئات.

وقال العجوبني في هذا الشأن "الدولة لم تتف مع المؤسسات والمهنة الحرة في ظل الوضعية الصعبة التي يمر بها الجميع، المؤسسات تعاني مسبقاً وعمقت أزمتها الموجة الثانية من الجائحة".

فاجأت البنوك التونسية الشركات والأفراد بإقرارها زيادة في الفوائد على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها خلال انتشار الموجة الأولى لوباء كورونا، حيث اعتبرت الأوساط الاقتصادية القرار مجحفاً، في وقت تواصل فيه الشركات تسجيل خسائر وفي ظل ارتفاع المطالب بتدخل الدولة لتوفير التعويضات.

الدولة في دعم المؤسسات والأشخاص، في وقت تشهد فيه البلاد موجة وبائية ثانية.

وقال الخبير الاقتصادي منجي المنجي، إنه "على مستوى المبدأ، سبق للبنوك أن تعهدت بتأجيل استخلاص فوائد القروض، ومراعاة نسب الفائدة، لكن يبدو أن الاتفاق لم يكن رسمياً مع الدولة".

وأضاف المقدم في تصريح لـ "العرب"، "وقع اتفاق بين الطرفين (البنوك والدولة) وتم التراجع في ما بعد"، قائلا "لا أعرف إن كانت العلاقة جيدة بين الطرفين وإلا لما حدثت هذه المشكلة".



منجي المنجي
المواطن ضحية،
وطريقة تعامل البنوك
لدليل على سوء الحوكمة



هشام العجوبني
على الدولة تحمل
مسؤوليتها في توفير
جزء من التعويضات

وأثقلت الإجراءات البنكية المتخذة كاهل العملاء الذين وجدوا أنفسهم في وضعية صعبة مدفوعة بإكراهات الوضع الصحي والاجتماعي الخائق في التعامل مع البنوك لتوفير مستلزماتهم.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن "المواطن ضحية، وطريقة تعامل البنوك مع العملاء دليل على سوء الحوكمة وأن السلطة أفلست، وأن أكبر قطاع استفاد من الأزمة الصحية هو البنوك، ويفترض عليها أن تقدم خدمات للعملاء بالموازاة مع هذا الوضع".

وربط محدثنا المسألة بالسياسة التي تنتهجها السلطات (أحزاب ورئاسة

30 نقطة أساس من السعر الاسترشادي المبدئي. واجتذبت طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على 13 مليار دولار للسندات لأجل 12 عاماً وطلبات أكثر من تسعة مليارات دولار للسندات لأجل 40 عاماً.

وقال خبير استراتيجي في الدخل الثابت "يتفق التسعير النهائي مع المحننى السيادة ويظهر ارتفاع دفتر أوامر الاكتتاب قوة شهية المستثمرين إزاء أسواق الدين في المنطقة، ستكون هذه بالتأكيد الأولى من الكثير من الصفقات التي تيرمها المملكة هذا العام".

وأضاف أنه جرى تداول السندات لأجل 12 عاماً الأربعة بارتفاع 0.2 في المئة بعد تسعيرها دون القيمة الاسمية بقليل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، في مؤشر على أن التخصيص النهائي ترك بعض الطلب غير الملئ في السوق.

وجمعت السعودية 12 مليار دولار عبر إصدارين لسندات دولية العام الماضي. وجمع عملاقها النفطي أرامكو ثمانية مليارات دولار من بيع سندات في خمس شرائح في نوفمبر، وتم تخصيص بعض تلك الأموال لدفع توزيعات الأرباح التي يذهب الجانب الأكبر منها إلى الحكومة السعودية.



خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - رفع مرصد "رقابة" شكاية إلى مجلس المنافسة بشأن تشكل وفاق مخالف للقانون بين البنوك التونسية العمومية والخاصة، ترتب عنه توظيف فوائد إضافية مجحفة على أقساط القروض التي تم تأجيل سدادها بمقتضى الإجراءات الحكومية جراً وبإكراهات - 19.

وأكد المرصد، في بلاغ له، أن الشكاوى المرفوعة إلى المجلس الذي يعيد هيئة خاصة تنظر في الدعوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة وتبدي رأيها في المطالب الاستثنائية، تأتي ضمن مجموعة من الخطوات التي قام بها من أجل تحميل المسؤولين والمطالبة بإيقاف التجاوز للإطار المحدد للإجراءات المساندة ولواجب التضامن مع التونسيين خلال جائحة كورونا.

وأشار إلى أنه قام بمراسلة رئيس الحكومة لحثه على الالتزام بوعود الحكومة حيال التونسيين، ومطالبته بإعطاء الإنز لإنجاز مهمة رقابية حول هذا الملف.

وتلقى مرصد "رقابة" خلال الأسابيع الأخيرة شكاوى من أفراد ومؤسسات بشأن عمليات جدولة القروض أو توظيف الفوائد الإضافية أو خطأيا التأخير أو عوالات على أقساط للقروض الذي تم تأجيلها.

وأفاد المرصد أنه توصل إلى معلومات موثقة تفيد بأن البنوك اتفقت على تحميل أعباء عملية سداد القروض إلى العملاء بشكل يتنافى مع مناشير البنك المركزي التونسي والإجراءات التي أقرتها الحكومة وتعهدت بها.

ويرى خبراء المالية والاقتصاد أن المشاكل ستتفاقم في ظل تراجع دور

السعودية تجمع 5 مليارات دولار من بيع سندات دولية

الرياض - أظهرت وثيقة أن السعودية جمعت خمسة مليارات دولار من بيع سندات في شريحتين إحداهما لأجل 12 عاماً والأخرى 40 عاماً، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه إلى سد عجز مالي كبير. وتعرض أكبر مصدر للنفط في العالم إلى ضربة شديدة من جائحة كورونا التي ساهمت في هبوط حاد لأسعار الخام جنباً إلى جنب مع حرب أسعار نفطيين السعودية وروسيا في العام الماضي.

وأظهرت الوثيقة الصادرة عن أحد البنوك المشاركة في العملية، أن المملكة باعت الثلاثاء سندات بقيمة 2.75 مليار دولار لأجل 12 عاماً عند عائد 130 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، وسندات بقيمة 2.25 مليار دولار لأجل 40 عاماً عند 3.45 في المئة، ولصقت عائد الشريحة لأجل 12 عاماً 35 نقطة أساس والشريحة لأجل 40 عاماً

30 نقطة أساس من السعر الاسترشادي المبدئي. واجتذبت طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على 13 مليار دولار للسندات لأجل 12 عاماً وطلبات أكثر من تسعة مليارات دولار للسندات لأجل 40 عاماً.

وقال خبير استراتيجي في الدخل الثابت "يتفق التسعير النهائي مع المحننى السيادة ويظهر ارتفاع دفتر أوامر الاكتتاب قوة شهية المستثمرين إزاء أسواق الدين في المنطقة، ستكون هذه بالتأكيد الأولى من الكثير من الصفقات التي تيرمها المملكة هذا العام".

وأضاف أنه جرى تداول السندات لأجل 12 عاماً الأربعة بارتفاع 0.2 في المئة بعد تسعيرها دون القيمة الاسمية بقليل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، في مؤشر على أن التخصيص النهائي ترك بعض الطلب غير الملئ في السوق.

وجمعت السعودية 12 مليار دولار عبر إصدارين لسندات دولية العام الماضي. وجمع عملاقها النفطي أرامكو ثمانية مليارات دولار من بيع سندات في خمس شرائح في نوفمبر، وتم تخصيص بعض تلك الأموال لدفع توزيعات الأرباح التي يذهب الجانب الأكبر منها إلى الحكومة السعودية.

30 نقطة أساس من السعر الاسترشادي المبدئي. واجتذبت طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على 13 مليار دولار للسندات لأجل 12 عاماً وطلبات أكثر من تسعة مليارات دولار للسندات لأجل 40 عاماً.

وقال خبير استراتيجي في الدخل الثابت "يتفق التسعير النهائي مع المحننى السيادة ويظهر ارتفاع دفتر أوامر الاكتتاب قوة شهية المستثمرين إزاء أسواق الدين في المنطقة، ستكون هذه بالتأكيد الأولى من الكثير من الصفقات التي تيرمها المملكة هذا العام".

وأضاف أنه جرى تداول السندات لأجل 12 عاماً الأربعة بارتفاع 0.2 في المئة بعد تسعيرها دون القيمة الاسمية بقليل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، في مؤشر على أن التخصيص النهائي ترك بعض الطلب غير الملئ في السوق.

وجمعت السعودية 12 مليار دولار عبر إصدارين لسندات دولية العام الماضي. وجمع عملاقها النفطي أرامكو ثمانية مليارات دولار من بيع سندات في خمس شرائح في نوفمبر، وتم تخصيص بعض تلك الأموال لدفع توزيعات الأرباح التي يذهب الجانب الأكبر منها إلى الحكومة السعودية.

الرياض - أظهرت وثيقة أن السعودية جمعت خمسة مليارات دولار من بيع سندات في شريحتين إحداهما لأجل 12 عاماً والأخرى 40 عاماً، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه إلى سد عجز مالي كبير. وتعرض أكبر مصدر للنفط في العالم إلى ضربة شديدة من جائحة كورونا التي ساهمت في هبوط حاد لأسعار الخام جنباً إلى جنب مع حرب أسعار نفطيين السعودية وروسيا في العام الماضي.

وأظهرت الوثيقة الصادرة عن أحد البنوك المشاركة في العملية، أن المملكة باعت الثلاثاء سندات بقيمة 2.75 مليار دولار لأجل 12 عاماً عند عائد 130 نقطة أساس فوق سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، وسندات بقيمة 2.25 مليار دولار لأجل 40 عاماً عند 3.45 في المئة، ولصقت عائد الشريحة لأجل 12 عاماً 35 نقطة أساس والشريحة لأجل 40 عاماً

30 نقطة أساس من السعر الاسترشادي المبدئي. واجتذبت طلبات اكتتاب تزيد قيمتها على 13 مليار دولار للسندات لأجل 12 عاماً وطلبات أكثر من تسعة مليارات دولار للسندات لأجل 40 عاماً.

وقال خبير استراتيجي في الدخل الثابت "يتفق التسعير النهائي مع المحننى السيادة ويظهر ارتفاع دفتر أوامر الاكتتاب قوة شهية المستثمرين إزاء أسواق الدين في المنطقة، ستكون هذه بالتأكيد الأولى من الكثير من الصفقات التي تيرمها المملكة هذا العام".

وأضاف أنه جرى تداول السندات لأجل 12 عاماً الأربعة بارتفاع 0.2 في المئة بعد تسعيرها دون القيمة الاسمية بقليل في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، في مؤشر على أن التخصيص النهائي ترك بعض الطلب غير الملئ في السوق.

وجمعت السعودية 12 مليار دولار عبر إصدارين لسندات دولية العام الماضي. وجمع عملاقها النفطي أرامكو ثمانية مليارات دولار من بيع سندات في خمس شرائح في نوفمبر، وتم تخصيص بعض تلك الأموال لدفع توزيعات الأرباح التي يذهب الجانب الأكبر منها إلى الحكومة السعودية.



سيولة قليلة وضغوط كبيرة